سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية- العربية

الأستاذ: سعيدي السعيد

أستاذ مساعد ' أ ' قسم العلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

ملخص :

عرفت السياسة الخارجية التركية تحولا أساسياً عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 بتركيا، من خلال ما عُرف بسياسة "تعدد البعد" هندسها ووضع معالمها وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو، تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الابعاد، تصفير المشكلات مع دول الجوار، تطور دبلوماسي معتبر، الهدف منها إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة، باعتبارها دولة محورية، مركزية، فاعلة إقليمياً ودولياً، من خلال ما تمتلكه من مصادر للقوة الرخوة، القوة الدبلوماسية والاقتصادية. وقد انعكست هذه السياسة إيجاباً مع العالم العربي عموماً من خلال عملية الانفتاح والتعاون التجاري خاصة مع مصر، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، بعض دول الخليج ودول المغرب العربي.

Résumé :

La politique extérieure de la Turquie a connu une grande mutation, notamment après l'arrivée du parti de la Justice et de Développent au pouvoir en 2002, à travers une politique multidimensionnelle qui a été dessinée par le ministre actuel des affaires étrangères Ahmet D. Oglu. Cette politique s'est basée essentiellement sur le bon voisinage vis-à-vis les pays limitrophes, une politique extérieurs multidimensionnelle, une diplomatie plus active, afin de repositionner la Turquie sur la scène internationale en tant qu'acteur plus confiant, indépendant et ambitieux, visant à utiliser son soft-power économique et diplomatique. Cette politique a été traduite en large coopération commerciale avec le monde arabe, notamment, l'Egypte, la Jordanie, la Syrie, le Liban, Palestine, quelques pays du Golf, ainsi, du Maghreb Arabe.

مقدمة :

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا في مطلع تسعينات القرن الماضي وما نجم عنه من تفكك للقطب الاشتراكي وكذا بدء عملية التسوية السياسية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي بدأت ترتسم سياسة خارجية جديدة لتركيا بحثا عن دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط والسعي للعب دور محوري ومركزي في المنطقة وهو ما تجسد نسبيا في ظل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في شهر نوفمبر 2002 فقد برزت معالم جديدة للسياسة الخارجية التركية تمثلت أساسا في سياسة تعدد البعد الذي هندسها مستشار رئيس الوزراء التركي آنذاك ووزير الخارجية الحالي احمد داوود اوغلو في تفعيل الدور السياسي والدبلوماسي لتركيا في ظل التحولات الدولية التي عرفتها المنطقة والعالم ومنه نطرح الإشكالية التالية **ما هي المبادئ والأهداف التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية الجديدة لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية؟ وما هي انعكاساتها إزاء العالم العربي؟**

مفهوم السياسة الخارجية :

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها انعكاسا لسياستها الداخلية عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الآخرين وسماته الأساسية والسياسة الخارجية بهذا الشأن إنما تجد أساسها وسندها في فلسفة نظام الحكم القائم في تلك الدولة وتقاليد عمله على المستويين النظري والتطبيقي مع الأخذ بعين الاعتبار أن فاعلية هذه السياسة ترتبط بمدى مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات ضمن أسس لا تبتعد عن تلك الفلسفة واعتباراتها [1] فالسياسة الخارجية التركية معنية كاعتبار أساسي بأحداث وتطورات التي يشهدها العالم من حيث التكتلات الاقتصادية ذات الثقل الواضح في مجمل السياق العام للتجارة الدولية وحيث أن صناع القرار التركي يدركون إمكانيات تركيا من موارد مائية زراعية وصناعية إضافة إلى القوى العاملة وفرص تشغيل فأنهم يدركون أيضا أن مجالات توظيف هذه الإمكانيات إقليمية الطابع أكثر من كونها دولية [2] آخذين بعين الاعتبار الجوانب الدينية الثقافية والتاريخية وعلى هذا الأساس اتسمت السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية بتعدد البعد.

وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة:

يطلق على حزب العدالة والتنمية بالتركية مسمى "الآق بارتي" أي الحزب الأبيض، جاء إلى السلطة نتيجة انتخابات تشريعية أجريت في 11 نوفمبر 2002 بحيث تحصل على 351 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعدا، وهو بذلك قد فاز فوزا ساحقا بأغلبية كبيرة رغم انه لم يمض على تأسيسه عام ونصف، حيث تأسس في 14 أوت 2001 وقد كان شعاره "انفتاح على التنوير، انغلاق على العتمة" [3]، وهو الحزب الوحيد في تركيا الذي يزعم أن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يتضمن برنامج الحزب أن العلمانية هي ضمانة الديمقراطية لا أساسها، وانها المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، وبالتالي فهي مفهوم يقيد أو يضع حدودا للدولة لا للأفراد، وهي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، ويرى الحزب أن الحريات الفردية هي أساس التحرر الاجتماعي، كما يرى أن الدين ليس عامل تقسيم للمجتمع بل عامل توحيدى [4]. وقد عرفت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية عدة إصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية.

فمن بين الإصلاحات السياسية:

- الغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا.
- إعطاء مجال واسع للحريات مقارنة بالماضي.
- تكريس معايير الديمقراطية.
- احترام حقوق الانسان.
- تحييد المؤسسة العسكرية (الجيش).
- تحييد المؤسسة القضائية (المحكمة الدستورية).

أما من الناحية الاقتصادية:

- زيادة العمل في البورصة التركية ثلاثة اضعاف في عهد الحكومة الحالية.
- تراجع ديون القطاع العام وانخفاض نسبتها عام 2009 الى نسبة 29.1% بينها كاتن تقدر عام 2002 بـ 61.4%.
- ارتفاع أجور العاملين والموظفين ما بين سنوات 2002-2010 بـ 188%.
- زادت احتياطات العملة الصعبة في البنك المركزي حيث وصلت الى 70.1 مليار دولار عام 2010 ، بينما كانت قدر عام 2002 بـ 26.1 مليار دولار.
- أصبحت شركات المقاولات التركية تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الشركات الصينية.
- قدرت صادرات تركيا عام 2002 بـ 36 مليار دولار، بينما قدرت عام 2010 بـ 102 مليار دولار.
- أصبحت تركيا من بين مجموعة G20 وبالتالي أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا.
- ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220 مليار دولار عام 2002 الى 618 مليار دولار عام 2010.

- ارتفعت نسبة الاستثمارات حوالي 22 مليار دولار.

- كان الدخل القومي على الفرد عام 2002 يقدر بـ 3500 دولار وقد ارتفع هذا المقدار الى 8590 دولار عام 2010.

اما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فقد:

- أنشأت الحكومة الحالية في فترة ما بين 2002-2010 ما يقارب 49 جامعة حكومية إضافة الى 29 جامعة أهلية، وبذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية الى 102 جامعة، كما ارتفع عدد الجامعات الاهلية الى 52 جامعة.

- أصبحت ميزانية التربية أكبر ميزانية في عهد الحكومة الحالية حيث فاقت ميزانية وزارة الدفاع.

- أنجزت تركيا ما بين عامي 2002 و2010 ما يقارب 251 مستشفى، إضافة الى 1028 مستوصف.

- كرست الحكومة سياسة نظام طبيب العائلة في كل المدن عام 2010.

- ارتفعت ميزانية وزارة الصحة الى 13,4 مليار ليرة تركية سنة 2010.

- تم ترميم 3484 أثر تاريخي ما بين 2003-2010.

- تم أرشفة 12 مليون وثيقة في الوسط الالكتروني.

- تم انجاز مشروع العصر "مارماراي" مشروع السكة الحديدية الذي يربط آسيا بأوربا تحت مضيق البسفور.

الأهمية الجيو-سياسية لتركيا:

ذكر أحد سفراء تركيا في لبنان "جلال الدين كارت" أن تركيا بلد يتميز بما يلي [5]:

- شعب فتي وحيوي يبلغ عدده نحو 70 مليون نسمة
- موارد طبيعية غنية
- اقتصاد يقع في المرتبة الثامنة عشر من حيث الحجم
- تعدد التراث الثقافي من العثمانيين إلى السلاجقة ومن الحثيين إلى المماليك
- جيش مدرب بشكل متميز ويعد ثاني اكبر جيش في حلف شمال الأطلسي

كما تشكل تركيا جغرافيا:

- جسر طبيعي يربط اهمم قارتين في العالم آسيا وأوروبا
- تقع على تقاطع أوروبا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
- تقع بين أوروبا ومصادر الطاقة الغنية للشرق الأوسط وبحر قزوين
- لها مضائق تربط البحر الأسود ببحر المتوسط.

من هنا يرى الأتراك أن بلدهم فريد من نوعه في هذا العالم وتركيا المسلمة هي الدولة العلمانية الوحيدة في العالم التي برهنت أن الإسلام يمكنه أن يتعايش مع الديمقراطية بتنوعها واختلافها وترى تركيا أنها الدولة الوحيدة القادرة على قيادة المنطقة وهي تريد أن تقف على مسافة واحدة مع جميع أطراف المنطقة فبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أعقاب انتخابات 11 نوفمبر 2002 حاول تجسيد واستغلال دور ومكانة تركيا الجيو سياسية من خلال إعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي وأولوياتها الجيوسياسية وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية ومن ذلك محاولتها حل جميع مشاكلها مع دول الجوار وتبني مواقف للتصالح وحل الأزمات حتى تتفرغ لتكون دولة محورية في المنطقة ومركز للأحداث الدولية والإقليمية ولإطلاق مسار التنمية الاقتصادية الداخلية [6] ووفقا لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان صياغة العلاقات الخارجية لتركيا على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزا إقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب الأوروبي عدد اكبر من الدوائر لا سيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية، ثقافية وتاريخية ونعني هنا الدائرة العربية-الإسلامية والدائرة الآسيوية، وهو ما أكده وزير الخارجية احمد داوود اوغلو بان تركيا اكبر من دولة مواجهة أو جسر فتركيا دولة مركزية تقع في الوسط من البلقان القوقازي وسط آسيا والمشرق العربي وفي هذا الإطار يقول رئيس الوزراء اردوغان: "لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة إلى تركيا فمن الآن فصاعدا ستفكر تركيا بشكل أوسع واكبر وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيوستراتيجية ورسالتها التاريخية آخذة بعين الاعتبار مكانتها الثقافية والاقتصادية" [7] ويضيف احمد داوود اوغلو وزير الخارجية في هذا الشأن أن وجود تركيا في مكان قريب من الجغرافيا الذي يسمى "افرو آسيا" أي إفريقيا أوروبا وآسيا فهي هنا ليست دولة جسر أو دولة أطراف فتركيا ليست دولة أوروبية وحسب بسبب موقعها المركزي بل هي دولة آسيوية أيضا وليست دولة آسيوية وحسب بل هي دولة أوروبية أيضا وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر المتوسط بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضا كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان القوقاز والشرق الأوسط فتركيا والحالة هذه تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها. [8]

وإذا ما القينا نظرة تاريخية نجد أن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة وعندما نلقي نظرة إلى حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية اليونانية الإسلامية الرومانية والعثمانية نجد أن تركيا ليست دولة طرفية بل هي دولة تؤثر في حضارات عدة وتتأثر بها في الوقت نفسه فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية وإذا ما القينا نظرة إلى خطوط تدفق الطاقة نجد أن هذه الخطوط تضيع طريقها إذا ما حذفتم تركيا من الخريطة إذ أنه يمر بتركيا خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وخطوط نفط باكو-تبليس- وجيحان إضافة إلى خطوط أنابيب كركوك- يمور تالك وخطوط أنابيب أخرى.

مميزات السياسة الخارجية التركية:

لقد وضع مستشار رئيس الوزراء التركي احمد داوود اوغلو الملقب بكيسنجر تركيا خمسة أسس جديدة للسياسة الخارجية التركية هي[9]:

1- الموازنة بين تعزيز الحريات داخل تركيا ومواجهة الأخطار الأمنية التي تهددها

2- حل المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا بمعنى تصفير المشكلات، ونخص بالذكر سوريا والعراق. فبالنسبة لسوريا فقد عرفت العلاقات التركية-السورية حالة توتر في الفترة التسعينات وصلت الى حد اعلان الحرب عام 1998، بسبب اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني وقد تم بعدها الاتفاق بين البلدين على اطر سياسية وامنية معينة في ما يعرف باتفاق "أضنة" الأمني عام 1998. مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة انتهج سياسة خارجية منفتحة على دول الجوار، استطاعت حكومته ان تنتقل بعلاقة البلدين من علاقة الصدام الى علاقة الحوار مع سوريا، بحيث عمل الجانبان على تطوير العلاقات الثنائية بينهما في عدة مجالات والتي اثمرت عن التوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الاقتصادية، التجارية والمالية وحتى العسكرية، وقد وصلت الى مرحلة استراتيجية تمثلت في تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي السوري-التركي الذي مهد الى اتفاق استراتيجي تضمن 40 بروتوكولا، غطى تقريبا كل مجالات التعاون بين البلدين، لكن الازمة السورية التي اندلعت منذ مارس 2011 عرفت توترا جديدا في العلاقات التركية السورية، وصلت الى حد مطالبة الحكومة التركية برحيل النظام السوري نتيجة عدم احترامه لحقوق شعبه وعدم رغبته في اجراء إصلاحات سياسية جذرية، اضافة الى التوتر على الجانب الحدودي بين تركيا وسوريا، وهو ما جعل تركيا ارضا بديلة لمئات اللاجئين السوريين والمعارضين السياسيين. وفي إطار تناوله للأزمة السورية حذر الوزير اللبناني السابق "كريم بقردوني" من عودة العثمانية الجديدة في حال سقوط النظام السوري لافتا الى انه في هذه الحال ستندفع انقرة الى العمل بنظرية العمق الاستراتيجي لملء الفراغ السوري بدعم من بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها. كما أشار الى أن سقوط النظام السوري هو السناريو الملائم لتركيا، مما يسهل بسط نفوذها وتمددها الى لبنان، الأردن وفلسطين، وهو ما يشكل

بدوره "تبدلا استراتيجيا" يجعل من تركيا عاصمة الإسلام السياسي بدلا من مصر والسعودية، معتبرا أن حلم الإمبراطورية العثمانية لا يزال قائما ولا يأتي من فراغ، بل يقوم على معطيات جغرافية، ديمغرافية واقتصادية. غير أن الأزمة السورية المستمرة تبقى عائقا أمام تحقيق الحلم التركي. أما بالنسبة للعراق، فقد عرفت الى جانب معارضة تركيا للحرب الامريكية على العراق، فقد رفضت تقسيم العراق الى دويلات مستقلة، وبشكل خاص إقامة دولة مستقلة للأكراد لأن مصلحة تركيا هي استمرار العراق دولة موحدة ومستقرة، لذلك تعارض تركيا مطالب الاكراد للسيطرة على الموصل وكركوك التي تضم ما بين 2% و3% من سكان العراق من أصل تركي (من 500 ألف الى 800 ألف نسمة). أما اليوم في عهد حكومة العدالة والتنمية، فقد طرأ تغير في الموقف التركي اتجاه اكراد العراق، من خلال قاعدة الحوار والانفتاح، وقد عبر وزير الخارجية التركي بما يلي: " يجب النضر الى المتغيرات بالموقف التركي اتجاه العراق والانفتاح على الاكراد العراقيين على قاعدة المصالح الاقتصادية التركية بالعراق حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق عام 2010 بـ 5 مليارات دولار امريكي مما جعل من العراق أهم الأسواق التركية، وهناك توجه لتوسيع التبادل التجاري خلال السنوات القادمة ليصل الى 20 مليار دولار. ويبلغ حجم الاستثمارات التركية بشمال العراق 80% من حجم الاستثمارات الدولية في هذه المنطقة، وعليه فإن انتهاج سياسة تركية متصلبة اتجاه العراق من شأنها الحاق اضرار اقتصادية بالغة بتركيا.

3- سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم: أسيا-أوروبا، الإسلام والغرب، شمال-جنوب

4- تطور أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية فتركيا ليست جسرا يتم العبور عليه بين الشرق والغرب بل هي مركز المنطقة وتتفاعل مع جيرانها إقليميا ودوليا.

5- الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة بالتواصل مع عدد كبير من المسئولين على مختلف المستويات في دول العالم المختلفة.

فبعد انتخابات عام 2002 بأسبوعين جمع رئيس الوزراء التركي الطيب اردوغان السفراء العرب في أنقرة وكشف لهم عن نيته في إعادة إحياء العلاقات بين العالمين العربي والإسلامي كما عملت حكومته على تحسين علاقة تركيا مع أعدائها التقليديين اليونان وروسيا وأرمينيا فما يميز سياسة حكومة العدالة والتنمية هي سياسة تعدد البعد التي تقضي بعدم الانخراط في محاور ضد محاور أخرى وان تكون تركيا على مسافة واحدة من كل جيرانها والقوى الأخرى وهو ما أمكن لتركيا أن تبقى علاقات جيدة مع الغرب وان تنسج علاقات قوية مع خصوم سابقين مثل روسيا التي أصبحت الشريك التجاري الأول في العالم لتركيا ب 40 مليار دولار فيما لم يتعدى حجمها مع الولايات المتحدة الأمريكية 13 مليار دولار وإيران والوطن العربي والبلقان ووسط أسيا.[10]

وعليه يلخص احمد داوود اوغلو أهداف هذه السياسة الجديدة في [11]:

- السعي بخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر اليونان أرمينيا وقبرص

- الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا أي تنشيط الدور التركي أزمات لبنان الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أزمات القوقاز وغيرها.

- تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة وروسيا التحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف

- تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة القوة الدبلوماسية والاقتصادية.

انعكاسات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على العلاقات العربية التركية

بتغيير السياسة الخارجية لتركيا في ظل حزب العدالة والتنمية بدأت العلاقات التركية العربية تسجل تقدم كبيرا وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية الاقتصادية الثقافية والعسكرية.

أولا المجال السياسي [12]:

- ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود وغيرها

- أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية

- انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

- ازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة الهاتفية بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك والوزراء ورؤساء الوزراء

- تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في الدول العربية أو في البلدان الأخرى وتجري أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسئولين الأتراك والعرب

- أصبحت مدينة اسطنبول مركزا للمؤتمرات الدولية الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسئولين الأتراك والعرب.

- بذلت تركيا جهودا في حل الخلافات العربية في كل من لبنان فلسطين والعراق

- توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.

تطورت العلاقات مع دول قارة إفريقيا حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 عام إفريقيا واستضافت في الفترة ما بين 18 و21 أوت 2008 قمة التعاون التركي-الإفريقي بحضور 49 دولة افريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها:

- تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على عديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.

تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسوريا ألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق سوريا ليبيا الأردن ولبنان أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا سوريا الأردن لبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع .

تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع دول مجلس التعاون الخليجي وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك. وعليه جاءت آلية الحوار الإستراتيجي التي تشكلت عام 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجا لتلك الجهود المباركة و تهدف هذه الآلية لتطوير العلاقات على أساس مؤسسي ولا شك أن هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.[13]

ثانيا: في المجال الاقتصادي:

- تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من مصر، الأردن، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس.

- تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، الكويت، السودان، سوريا، المغرب، لبنان، البحرين وقطر.

- تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، قطر، سوريا، تونس، الجزائر، البحرين، عمان، السعودية، السودان، اليمن، والإمارات العربية المتحدة.

- إزداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير، فمن أصل

أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية عام 2008 فان حصة الوطن العربي تقارب 17 مليار دولار، وقد نمت الصادرات التركية إلى البلدان العربية في الفترة ما بين 2000-2007 بمتوسط معدل سنوي مقداره 29,01% ومنه أصبحت الصادرات التركية إلى الدول العربية تتركز بنسبة 70% في 05 دول عربية أساسية وهي الإمارات العربية المتحدة، السعودية، مصر، الجزائر والعراق [14]. وتشير

بعض التقارير أن حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا قاربت 623,6 مليار دولار عام 2010.

- كما شهدت العلاقات الاقتصادية التركية-العربية قفزة نوعية منذ انعقاد المؤتمر الأول عام 2005، حيث ظهرت استثمارات عربية جديدة في تركيا قاربت 20 مليار دولار، مع نمو كبير في حركة التبادل التجاري وتعاظم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ مشاريع مختلفة في بعض الدول العربية. وتأمل تركيا في جذب استثمارات عربية أخرى في السنوات القادمة تقارب 53 مليار دولار [15].

- نجح حزب العدالة والتنمية في جذب الودائع العربية والإسلامية خاصة التي خرجت من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتحقيق التوازن بينها وبين الأموال الغربية واليهودية في تركيا وقد بلغت الأموال العربية عام 2006 ما يقارب من 20 مليار دولار من أصل 50 مليار دولار هي قيمة إجمالي الودائع في البنوك التركية [16].

ثالثا المجال الثقافي:

ينتمي العرب والأتراك إلى بنية ثقافية شبه واحدة تستمد عناصرها من الدين المشترك والتاريخ الواحد والمصير الواحد. وقد ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية وذلك بتنظيم اجتماعات وعروض فنية وإقامة المعارض الفنية وغيرها. كما انطلقت مؤخرا قناة تركية تبث برامجها باللغة العربية إضافة إلى توافد عدد كبير من السائحين العرب إلى تركيا بسبب عرض المسلسلات التركية وغيرها ويمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية. [17]

خاتمة:

من كل ما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية التركية عرفت تغييرا واضحا في ظل حزب العدالة والتنمية من خلال عدة دوائر لاسيما الدائرة العربية، الدائرة الآسيوية والدائرة الأوروبية (البلقانية). باعتبار أن معظم دول هذه الدوائر كانت تحت الإمبراطورية العثمانية سابقا وهو ما استدعى إحياء المد التاريخي والثقافي لهذه الحضارة على حد قول الرئيس التركي الحالي عبد الله غول لا يجب أن تبقى تركيا متعلقة في الأناضول فقط وهو ما دفعها في ظل متغيرات داخلية وخارجية البحث عن دور أساسي يتناسب وموقعها الجيوستراتيجي وقوتها الاقتصادية وثقلها السياسي والدبلوماسي وثروتها الثقافية وتماسكها الاجتماعي للعب دور محوري ومركزي مستقل نسبيا عن القوى العظمى في المنطقة.

الهوامش:

1. عبد الرحمن عوني السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي، العلاقات الخليجية –التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل. دراسات إستراتيجية، عدد 43، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2000، ص 12.
2. عبد الرحمن عوني السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي، مرجع سابق ص 14.
3. عبد العزيز رنا خماش العلاقات التركية -الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2010، ص 143.
4. محمد نور الدين. تركيا الصيغة والدور. رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008. ص23.
5. جلال الدين كارت. السياسة الخارجية التركية: أبعادها وآفاقها. مجلة شؤون الأوسط، عدد 107، 2002. ص 165.
6. عبد العظيم محمود حنفي. اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية. مجلة السياسة الدولية، عدد 165، افريل 2004. ص 136.
7. فتيحة ليتيم. تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط. مجلة المفكر، العدد 05، مارس 2010. ص 211.
8. محمد نور الدين. تركيا الصيغة والدور. مرجع سابق. ص 219.
9. احمد البرصان. كيسنجر العثمانية الجديدة: مهندس السياسة الخارجية التركية. مجلة المجلة، عدد 1514، عمان، 2009. ص 30.
10. محمد نور الدين. وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي. مجلة المستقبل العربي. عدد 382، ديسمبر 2010. ص 95.
11. علي جلال معوض. الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ص 107.
12. أمر الله ايشلر. مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية. مركز دراسات الشرق الأوسط، متوفر على الرابط:

www.mesc.com.jo/newarchive2011.html.consulte 12/12/2012

13. محمد نور الدين. تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة. مجلة السياسة الدولية، العدد 169،القاهرة، 2007. ص183.
14. منير الحمش. وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية. مجلة المستقبل العربي، عدد 382، ص 112.
15. www.aljazeera.net, Consulté le 20/11/2013
16. رنا عبد العزيز خماش. العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية. مرجع سابق. ص 147.
17. محمد نور الدين وجهة نظر عربية في التنسيق والتعاون العربي التركي. مرجع سابق. ص 106.